الأهرام

المصدر : الاخبار

التاريخ : ١٧ مايو ٢٠٠٠

تصاعد الاشتباكات الضارية بين أثيوبيا وإريتريا

أديس أبابا ترفض مطالب أسمرة بوقف إطلاق النار وتعترف بسقوط إحدى طائراتها

فشل مجلس الأمن في الاتفاق علي قرار لإنهاء الأزمة بالقرن الأفريقي

أديس أبابا ـ أسمرة ـ وكالات الأنباء:

استمرت أمس المعارك الضارية بين أثيوبيا وإريتريا على طول الحدود بينهما وسط أنباء عن استيلاء القوات الاثيوبية على مواقع استراتيجية داخل أريتريا. تزامن ذلك مع استمرار الجهود الدولية لنزع فتيل الأزمة بين الجانبين وإعلان إريتريا موافقتها على وقف إطلاق النار ورفض أثيوبيا ذلك.

استمرت المعارك على طول الحدود بين أثيوبيا وأريتريا واعترفت الحكومة الأثيوبية بسقوط إحدى طائراتها الهليكوبتر بعد أن أصابتها الدفاعات الأرضية الإريترية وأعلن متحدث باسم الحكومة أن قواتهم هاجمت عددا من القواعد الاريترية وأثناء عودة الطائرات الهليكوبتر تعرضت لنيران القوات الاريترية مما أسفر عن سقوط إحدى الطائرات داخل أراضى أثيوبيا. ولم يوضح المتحدث مصير طاقم الطائرة.

وأكد المتحدث إن قوات أثيوبيا لازالت تقوم بتشتيت تجمعات القوات الاريترية في جبهة قتال ميريب سيتيت. وأوضح أن قوات المشاة الأثيوبية واصلت هجماتها متعقبة القوات الاريترية بدعم من سلاح الجو وألحقت خسائر فادحة بهم. جاء استمرار المعارك بين الطرفين فى تحد واضح لقرار مجلس الأمن الدولى الذى منح الدولتين مهلة ٧٢ ساعة لوقف القتال أو التعرض لحظر على صادرات السلاح.

وفشل أعضاء مجلس الأمن في الاتفاق على مشروع القرار البريطاني الذى يدعو الى فرض عقوبات عسكرية ضد إريتريا وأثيوبيا. وعقوبات دبلوماسية ضد أثيوبيا باعتبارها الطرف الذى بدأ الاشتباكات الأخيرة. كما فشل أعضاء المجلس فى الاتفاق على مشروع قرار مضاد قدمه الوفد الروسى. وكلف المجلس لجنة من الخبراء ببحث مشروعى القرار ومحاولة التوصل الى صياغة يقبلها جميع أعضائه. ويستند مشروع القرار البريطانى الذى تؤيده الولايات المتحدة وتعترض عليه روسيا والصين ودول أخرى الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويطالب أديس أبابا وأسمرة بوقف القتال بينهما والاجتماع فى أقرب وقت ممكن بدون شروط لإستئناف محادثات السلام. ويطالب مشروع القرار بمنع جميع الدول من بيع أو توريد أسلحة إلى اريتريا وأثيوبيا. كما يطالب جميع الدول بمنع مسئولى الحكومة الأثيوبية الكبار من دخول أو عبور أراضيها قبل الحصول على إذن من لجنة العقوبات التى سيتم تشكيلها وفقا لمشروع القرار. أما مشروع القرار الروسى فيطالب بعقد اجتماع بين مسئولى أديس أبابا وأسمرة بدون شروط مسبقة.. وعقد محادثات جادة تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية ويطالب مشروع القرار الروسي الطرفين بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ولا ينص المشروع الروسي على فرض أو التهديد بفرض عقوبات على اثيوبيا وإريتريا.

وأكدت مصادر دبلوماسية وجود انقسامات داخل مجلس الأمن بشأن مشروع القرار بين الروس والبريطانيين وتعارض فرنسا فرض أى عقوبات لمدة غير محدودة علي الدولتين. وتعارض معظم الدول فرض حظر على سفر مسئولى أثيوبيا الذى وصفته بأنه نوع من التمييز بين البلدين المتحاربين.

أعلنت أريتريا قبولها وقف اطلاق النار وقال هايلى ولدايناا: إن اريتريا طبقا لموقفها المبدئى خلال فترة النزاع تقبل قرار مجلس الأمن رقم ١٢٩٧ والذى يقضى بوقف اطلاق النار واستئناف مفاوضات السلام بدون شروط. فى حين أعلنت أثيوبيا رفضها لعقد مفاوضات مباشرة مع أريتريا. وأوضح سيوم مبفين وزير خارجية أثيوبيا ان المفاوضات غير المباشرة هى الطريق الى وقف اطلاق النار وإحلال السلام. جاء موقف البلدين فى رسالتين إلى رئيس مجلس الأمن الحالى.

عرضت وزارة الخارجية الأمريكية على حكومة أثيوبيا ترحيل العاملين فى السفارة الأمريكية فى أديس أبابا. وأعلن مسئولو الوزارة أن عمليات الترحيل يمكن أن تتم للعاملين الذين لا يشغلون مواقع تتطلب حالات الطوارىء بقاءهم. وطالبت الخارجية الأمريكية مواطنيها بعدم التوجه الى أثيوبيا واريتريا نتيجة تجدد القتال بينهما.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية